تقرير الاجتماع الثاني والخمسين لنقاط اتصال الدول العربية ودول إقليم الشرق الادنى في هيئة الدستور الغذائي - برئاسة المنسق الإقليمي للشرق الأدنى

في إطار التحضير لأعمال الدورة (57) للجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات (CCPR57) والمزمع عقدها خلال الفترة من 7 إلى 12 سبتمبر 2026 في مدينة بكين – جمهورية الصين الشعبية، عُقد يوم الاربعاء 2 سبتمبر 2026، عبر تقنية الاتصال عن بُعد، الاجتماع التنسيقي لنقاط اتصال الدول العربية ودول إقليم الشرق الأدنى، برئاسة المنسق الإقليمي وقد شارك في الاجتماع ممثلو الدول التالية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية
2. دولة الإمارات العربية المتحدة
3. مملكة البحرين
4. الجمهورية التونسية
5. المملكة العربية السعودية
6. الجمهورية العربية السورية
7. جمهورية السودان
8. جمهورية العراق
9. سلطنة عمان
10. دولة فلسطين
11. دولة قطر
12. دولة ليبيا
13. جمهورية مصر العربية
14. الجمهورية اليمنية

بالإضافة إلى ممثلي كل من:

- المبادرة العربية للدستور الغذائي - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين(AIDSMO).
- المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS)

(مرفق قائمة المشاركين)

البند الأول: الكلمات الافتتاحية واعتماد جدول الأعمال

افتُتح الاجتماع بكلمة ترحيبية، ألقتها الدكتورة انتصار الغريبية، المنسق الإقليمي للشرق الأدنى، رحبت خلالها بممثلي الدول الأعضاء ونقاط الاتصال الوطنية المشاركين في الاجتماع، معربةً عن سعادتها باستئناف اجتماعات الإقليم وانطلاق مرحلة جديدة من العمل الإقليمي المشترك في مجال الدستور الغذائي.

وأكدت أن المرحلة المقبلة تتطلب مزيدًا من التنظيم والعمل الاستباقي، من خلال تحديد الأولويات على مستوى الإقليم، وتعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول الأعضاء، إلى جانب دعم المشاركة الفنية في إعداد ومراجعة مشاريع المواصفات والنصوص الدولية، بما يعكس احتياجات دول الإقليم، ويسهم في تعزيز سلامة الغذاء وجودته، وحماية صحة المستهلك، و تيسير التجارة العادلة.

كما أشادت بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء والجهات المشاركة في دعم العمل الإقليمي، مؤكدةً أهمية توحيد الجهود وتكاملها بما يعزز حضور دول الإقليم وتأثيرها في أعمال الدستور الغذائي على المستوى الدولي.

وفي ختام كلمتها، أعلنت افتتاح الاجتماع، متمنيةً للمشاركين ولأعمال الاجتماع كل التوفيق والنجاح.

عقب ذلك ألقى المهندس أحمد الدويصر، منسق المبادرة العربية للدستور الغذائي، كلمة رحب فيها بنقاط الاتصال الوطنية للدستور الغذائي في الدول العربية ودول إقليم الشرق الأدنى، والمنسق الإقليمي، والخبراء والمختصين المشاركين في الاجتماع، معربًا عن شكره وتقديره لهم على تلبية الدعوة والمشاركة في الاجتماع التنسيقي الثاني والخمسين، والذي يأتي في إطار الجهود المتواصلة لتعزيز التنسيق والتعاون بين دول الإقليم في مجال الدستور الغذائي، والارتقاء بمساهماتها الجماعية في أعمال اللجان الفنية.

كما وجّه الشكر والتقدير إلى نقاط الاتصال الوطنية المشاركة، تقديرًا لحرصهم على مواصلة التنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات ودعم العمل الإقليمي المشترك، وما تبذله من جهود في دعم العمل الإقليمي المشترك. وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها الدكتورة انتصار الغريبية وفريق العمل المساند لها في الإعداد للدورة التاسعة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، التي عُقدت مؤخرًا في جنيف، وكذلك في الإعداد للاجتماع الحالي ومواكبة أعمال المبادرة العربية للدستور الغذائي، بما يسهم في تعزيز فعالية المبادرة وتحقيق أهدافها.

كما أثنى على إسهامات خبراء المبادرة العربية للدستور الغذائي وخبراء المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية(GFoRSS) ، لما يقدمونه من دعم وخبرة علمية وفنية متواصلة تسهم في تعزيز قدرات الخبراء ورفع مستوى الاستعداد والمشاركة في أعمال لجان الدستور الغذائي.

وأشاد كذلك بالجهود التي بذلها الخبراء وممثلو الدول العربية المشاركون في الاجتماع، ولا سيما ممثلو دولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، ودولة ليبيا، ودولة قطر، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية العراق، في إعداد العروض والتحليلات المتعلقة ببنود جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين للجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات .(CCPR57) وأكد أن هذه العروض والتحليلات تمثل قيمة مضافة لأعمال الاجتماع، لما تسهم به في تعميق النقاش وتبادل للآراء والخبرات وتوحيد الرؤى، بما يسهم في وتعزيز التنسيق العربي بشأن القضايا الفنية المطروحة أمام اللجنة.

وأشار المهندس أحمد الدويصر إلى أن الاجتماع لا يقتصر على تحليل بنود جدول أعمال الدورة القادمة، وإنما يندرج ضمن رؤية أوسع تهدف إلى ترسيخ آلية مستدامة للتنسيق والتشاور وتبادل الخبرات بين دول الإقليم، بما يعزز حضور المنطقة وفاعلية مشاركتها في أعمال لجان الدستور الغذائي، ويدعم قدرتها على طرح أولوياتها ومصالحها الفنية والإسهام بصورة أكثر فاعلية في تطوير المواصفات والنصوص الدولية.

وفي هذا السياق، أشار إلى أنه سيتم إعادة مخاطبة الهيئات الوطنية للدستور الغذائي في الدول العربية لتزويد المبادرة بقوائم محدثة لنقاط الاتصال الوطنية وبيانات التواصل الخاصة بها، مؤكدًا أهمية تحديث هذه البيانات بصورة دورية لضمان استمرارية وسرعة التواصل ، وتيسير تبادل الوثائق والمعلومات، وتعزيز قدرة المبادرة على تعبئة الخبرات الوطنية والاستفادة منها في الوقت المناسب. واقترح التأكيد خلال الاجتماع على ضرورة قيام الهيئات الوطنية بتحديث هذه البيانات وتزويد المبادرة بها، بما يضمن وجود شبكة عربية محدثة وفعالة لنقاط الاتصال.

كما أشار إلى أن ا إلى أنه تم إعداد برنامج مسبق للاجتماعات التنسيقية والتحضيرية المقبلة ، وسيتم تزويد المشاركين بالجدول الزمني الخاص بها، مؤكدًا أهمية التخطيط المبكر لهذه الاجتماعات في دعم الاستعداد والتنسيق المبكر لأعمال لجان الدستور الغذائي ذات الأولوية بالنسبة للمنطقة، بما يتيح التحضير المسبق للملفات المطروحة، وتبادل الآراء والخبرات، و تنسيق المواقف بين دول الإقليم بشأن القضايا الفنية المطروحة.

وفي ختام كلمته، تمنى للمشاركين اجتماعًا موفقًا ومثمرًا، معربًا عن أمله في أن تسهم مخرجات الاجتماع في دعم وتعزيز العمل العربي والإقليمي المشترك ورفع فاعلية مشاركة دول المنطقة في أعمال الدستور الغذائي.

بعد ذلك تم استعراض جدول أعمال الاجتماع واعتماد بنوده على النحو التالي:

رقم البند	Ar	En	Fr
البند الأول	كلمات افتتاحية واعتماد جدول الأعمال ▪ المنسق الإقليمي للشرق الأدنى ▪ منسق المبادرة العربية للدستور الغذائي ▪ هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجية ▪ رئيس المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS)	Opening Remarks and adoption of the agenda ▪ CCNE Coordinator ▪ Arab Codex Initiative Coordinator ▪ Gulf Cooperation Council Standardization Organization (GSO) ▪ President of the Global Food Regulatory Science Society (GFoRSS)	Remarques d'ouverture et adoption de l'ordre du jour ▪ Coordinateur du CCNE ▪ Coordinateur de l'Initiative Arabe du Codex ▪ Organisation de normalisation du Conseil de coopération du Golfe (GSO) ▪ Président de l'Association mondiale des sciences réglementaires des aliments (GFoRSS)

البند الثاني	**استعراض موجزعن:** ▪ تقرير التقدم المحرز في إطار المبادرة العربية للدستور الغذائي للفترة 2026–2027. ▪ ملحق خطة العمل وأولويات التنفيذ للمبادرة العربية للدستور الغذائي للفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 2026	**Brief presentation on:** ▪ Progress Report on the Arab Codex Initiative for the period 2026–2027. ▪ Addendum to the Action Plan and Implementation Priorities of the Arab Codex Initiative for the period September–December 2026.	**Brève présentation sur:** ▪ Rapport d'avancement de l'Initiative arabe du Codex pour la période 2026–2027. ▪ Addendum au Plan d'action et aux priorités de mise en œuvre de l'Initiative arabe du Codex pour la période de septembre à décembre 2026.
البند الثالث	كلمة منسقي فريق عمل الخبراء من الدول العربية وإقليم الشرق الأدني المختص بلجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات(CCPR).	Remarks by the Coordinators of the Regional Expert Working Group from the Arab Countries and the Near East Region on the Codex Committee on Pesticide Residues (CCPR).	Allocution des coordinateurs du Groupe de travail régional d'experts des pays arabes et de la région du Proche-Orient sur le Comité du Codex sur les résidus de pesticides (CCPR).
البند الرابع	تحليل بنود جدول أعمال الدورة 57 للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات (CCPR) : • البند 5.أ: الإمارات العربية المتحدة • البند 5.ب: سلطنة عمان • البند 6: الإمارات العربية المتحدة • البند 7: دولة ليبيا • البند 8: دولة قطر • البند 9: جمهورية مصر العربية • البند 10: جمهورية العراق • البند 11: جمهورية مصر العربية	Analysis of the Agenda Items of the 57th Session of the Codex Committee on Pesticide Residues (CCPR): • Agenda Item 5a: United Arab Emirates • Agenda Item 5b: Sultanate of Oman • Agenda Item 6: United Arab Emirates • Agenda Item 7: Libya • Agenda Item 8: State of Qatar • Agenda Item 9: Arab Republic of Egypt • Agenda Item 10: Republic of Iraq • Agenda Item 11: Arab Republic of Egypt	Analyse des points de l'ordre du jour de la 57e session du Comité du Codex sur les résidus de pesticides (CCPR) : • Élément 5a : Émirats arabes unis • Élément 5b : Sultanat d'Oman • Élément 6 : Émirats arabes unis • Élément 7 : Libye • Élément 8 : État du Qatar • Élément 9 : République arabe d'Égypte • Élément 10 : République d'Iraq • Élément 11 : République arabe d'Égypte

البند الثاني: استعراض موجز عن: تقرير التقدم المحرز في إطار المبادرة العربية للدستور الغذائي للفترة 2026–2027.

وملحق خطة العمل وأولويات التنفيذ للمبادرة العربية للدستور الغذائي للفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 2026

قدّم الدكتور أمين القاصوف، المدير العلمي بالمنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية(GFoRSS) ، عرضًا تناول خلاله تقرير التقدم المحرز في إطار المبادرة العربية للدستور الغذائي للفترة 2026–2027، وملحق خطة العمل وأولويات التنفيذ للفترة الممتدة من سبتمبر إلى ديسمبر 2026.

واستعرض الدكتور أمين أبرز الأنشطة والإنجازات التي تحققت خلال المرحلة السابقة من تنفيذ المنهجية الجديدة للمبادرة العربية للدستور الغذائي، والتي امتدت فعليًا من يناير إلى يوليو 2026، في إطار التحضير للدورة التاسعة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي. وشملت هذه المرحلة التركيز على خمس لجان فنية ذات أولوية بالنسبة لإقليم الشرق الأدنى والمنطقة العربية، وهي: لجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت(CCFO) ولجنة الدستور الغذائي المعنية بطرق التحليل وأخذ العينات(CCMAS) ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالمضافات الغذائية (CCFA) ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات العقاقير البيطرية في الأغذية(CCRVDF) و لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية(CCFL) .

أوضح العرض أنه تم خلال المرحلة السابقة تحليل مجموع (31) بندًا ذا أولوية، بالاستناد إلى منهجية علمية وكمية لتحديد الأولويات وبالتنسيق مع نقاط الاتصال الوطنية للدستور الغذائي. كما تم إشراك نحو 80خبيرًا من المنطقة العربية، تم ترشيحهم من قبل نقاط الاتصال الوطنية، وتفعيل خمس مجموعات عمل بمشاركة خبراء ممثلين عن (14) دولة. وتم كذلك تنظيم ثمانية اجتماعات تنسيقية، أسفرت عن إعداد ثمانية تقارير وتقديم سبع وثائق قاعات مؤتمرات (CRDs) أمام لجان الدستور الغذائي المعنية.

وأشار إلى أن تنفيذ المبادرة استند إلى منهجية عمل تهدف إلى مواءمة أنشطتها مع خطة العمل الإقليمية 2026–2027، مبنية على أربع ركائز أساسية، هي: تحديد الأولويات الإقليمية، والاستفادة من الخبرات الفنية الإقليمية، وتعزيز التنسيق وتوحيد المواقف، ودعم مشاركة الوفود ومتابعة مخرجات لجان الدستور الغذائي.

كما قدم أبرز الإنجازات المحققة في اللجان الفنية ذات الأولوية، ومن بينها إنشاء مجموعة عمل إلكترونية لجمع بيانات زيت الزيتون برئاسة الجمهورية العربية السورية، وإنشاء مجموعة عمل معنية بتحديث طرق التحليل وخطط أخذ العينات برئاسة سلطنة عُمان، إلى جانب دعم عدد من القضايا المطروحة أمام لجان المضافات الغذائية، ومختبقيات العقاقير البيطرية، وتوسيم الأغذية.

وفيما يتعلق بالمرحلة المقبلة، تم استعراض أولويات العمل للفترة الممتدة من سبتمبر إلى ديسمبر 2026، والتي تشمل ست لجان ذات أولوية بالنسبة للمنطقة، وهي: لجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات(CCPR) ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالألبان ومنتجات الألبان(CCMMP) ولجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات(CCFICS) ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية(CCCF) ، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية

الخاصة(CCNFSDU) ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية(CCFH) ، إلى جانب عدد من القضايا المطروحة ذات الاهتمام المشترك، مع مواصلة عمل مجموعات العمل الإلكترونية، وتعزيز برامج بناء القدرات، والتحضير للاجتماعات التنسيقية المقبلة وللدورة القادمة للجنة التنسيق الإقليمية للشرق الأدنى.

البند الثالث: كلمة منسقي فريق عمل الخبراء من الدول العربية و إقليم الشرق الأدني المختص بلجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات(CCPR).

ألقى المهندس فاتك الشماخي كلمةً أعرب فيها عن خالص شكره وتقديره لجميع المشاركين على تعاونهم ومساهمتهم في دعم أعمال فريق عمل الخبراء من الدول العربية وإقليم الشرق الأدنى المختص بالتحضير للدورة السابعة والخمسين للجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات .(CCPR57)

كما تقدم بالشكر والتقدير لأعضاء الفريق على الجهود المتميزة التي بذلوها خلال الفترة الماضية، مشيدًا بما أبدوه من التزام وكفاءة وتعاون، الأمر الذي أسهم في إنجاز المهام الموكلة إليهم وتحقيق الأهداف المرجوة من تشكيل الفريق.

وأعرب كذلك عن تقديره لنقاط الاتصال الوطنية للدستور الغذائي على سرعة استجابتهم وتعاونهم في ترشيح الخبراء وتحديد بنود جدول الأعمال ذات الأولوية بالنسبة للإقليم، مما أسهم في انطلاق أعمال الفريق ووضع بصورة منظمة وفاعلة. كما وجه الشكر والتقدير للخبراء في المنظمة العالمية لعلوم التشريعات الغذائية (GFoRSS) على ما قدموه من دعم علمي وفني وتقني أسهم في تعزيز أعمال الفريق وتعزيز قدرته على تنفيذ مهامه..

واستعرض المهندس فاتك أعمال الفريق خلال الفترة السابقة، موضحًا أن الفريق ضم 15 خبيرًا ممثلين عن ثماني دول أعضاء، وهي: (الإمارات العربية المتحدة، جمهورية العراق، الجمهورية العربية السورية، سلطنة عُمان، دولة قطر، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، والجمهورية التونسية).

وأشار إلى أن الفريق عقد اجتماعين تحضيريين في إطار الاستعداد للدورة السابعة والخمسين للجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات(CCPR57) ، المقرر عقدها خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 12 سبتمبر 2026 في جمهورية الصين الشعبية.

وأوضح أن أعمال الفريق تركزت على تحديد أولويات الإقليم بشأن البنود المدرجة على جدول أعمال الدورة، استنادًا إلى نتائج الاستبيان الموجه إلى نقاط الاتصال الوطنية، إلى جانب إعداد التحليلات الفنية للبنود ذات الأولوية بالاستناد إلى وثائق اللجنة ذات الصلة، و إعداد العروض التقديمية الخاصة بهذه البنود لعرضها ومناقشتها خلال الاجتماع التنسيقي.

وفي ختام كلمته، أكد أهمية مواصلة العمل بروح الفريق الواحد، وتبادل الخبرات ووجهات النظر، وتعزيز التنسيق بين دول الإقليم، بما يسهم في دعم مشاركة إقليمية أكثر فاعلية وتعزيز حضور دول الإقليم وتأثيرها في أعمال لجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات.

البند الرابع: تحليل بنود جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين للجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات (CCPR57):

❖ **عرض تقديمي للبند (5.أ) من قبل ممثل دولة الامارات العربية المتحدة**

تم خلال هذا البند استعراض أهم المسائل العامة الناشئة عن اجتماع لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بمتبقيات المبيدات (JMPR) لعام 2025. والواردة في القسم الثاني من تقرير.JMPR ،وفي هذا السياق، أُشير إلى أن الأعمال التحضيرية لاجتماع JMPR شملت اجتماع فريق منظمة الصحة العالمية في بانكوك خلال سبتمبر 2025، واجتماع فريق خبراء منظمة الأغذية والزراعة في روما خلال نوفمبر وديسمبر 2025، في حين عُقد الاجتماع المشترك النهائي في جنيف خلال يناير 2026.. وقد تناول الاجتماع عددًا من المسائل العلمية والمنهجية والإجرائية المرتبطة بتقييم مخاطر المبيدات ، بما في ذلك المسائل المحالة من لجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات(CCPR) ، والأمانة العامة للدستور الغذائي، بالإضافة إلى المسائل الفنية التي تتطلب مزيدًا من التطوير والتنسيق.وتناول العرض التطورات المتعلقة بمنهجيات تقييم التعرض الغذائي المزمن،، بما في ذلك مواصلة دراسة وتحسين منهجي المدخول اليومي الدولي المقدر (IEDI) و التقدير العالمي للتعرض الغذائي المزمن (GECDE) ، بهدف تعزيز الأساس العلمي والاتساق والشفافية في تقدير التعرض الغذائي. كما تمت الإشارة إلى التوجه نحو عقد عمل علمي متعدد التخصصات لمواصلة تطوير هذه المنهجيات كما تم استعراض موضوع دمج منهجيات النهج الجديدة (NAMs) في تقييمات مخاطر متبقيات المبيدات في الأغذية، والتي تشمل مجموعة واسعة ومتطورة من الأساليب المختبرية والحاسوبية الحديثة التي قد تسهمفي تحسين دقة وكفاءة تقييمات المخاطر والحد من الاعتماد على الاختبارات الحيوانية. وأُشير إلى أن قبول هذه المنهجيات في تقييمات JMPR يعتمد على مدى موثوقيتها العلمية وصلاحيتها ومدى ملاءمتها للغرض المقصود من استخدامها، على أن يتم النظر فيها على أساس كل حالة على حدة.

وتناول العرض كذلك الإرشادات المتعلقة بالحرائك السمية غير الخطية في تقييم مخاطر متبقيات المبيدات، وأهميتها في تفسير العلاقة بين الجرعة والتعرض الداخلي، وتحديد نقاط الانطلاق المناسبة لتقييم المخاطر، ووضع القيم الإرشادية الصحية مثل المدخول اليومي المقبول (ADI) والجرعة المرجعية الحادة .(ARfD) كما تمت الإشارة إلى تشكيل فريق عمل إلكتروني لإعداد إرشادات عملية لدعم الخبراء والمراجعين في تقييم هذه الحالات .

وفيما يتعلق باستخدام نسبة المساحة تحت منحنى التركيز-الزمن (AUC) في البلازما أو الدم لتحديد المستقلبات الرئيسية، تمت الإشارة إلى أن الاعتماد على نسب AUC وحدها لا يعد كافيًا لتحديد أهمية المستقلبات، وأن JMPR تعطي أولوية لدراسات توازن الكتلة والإخراج وبيانات التعرض الجهازي.، بما يوفر تقييمًا أكثر شمولًا لتكوين المستقلبات ومستويات التعرض لها.

كما تم استعراض التحديثات المتعلقة بالإرشادات الخاصة بخبراء إعداد الدراسات والمراجعين في منظمة الصحة العالمية، حيث تم التأكيد على الحاجة إلى إجراء المزيد من المراجعات والتعليقات بهدف تعزيز الوضوح والاتساق قبل اعتماد الوثيقة في صيغتها النهائية.

وتطرق العرض إلى عدد من المسائل المرتبطة بالحدود القصوى لمتبقيات المبيدات في السلع ذات الأصل الحيواني، ولا سيما الانتقال من مصطلح "اللحوم" إلى "العضلات" وفق التصنيف المحدث للدستور الغذائي، وكيفية التعامل مع الحدود القصوى للمبيدات القابلة

للذوبان في الدهون في الحليب ودهن الحليب . وفي هذا السياق، تم التأكيد على ضرورة تحليل الحليب الكامل ومقارنته بالحد الأقصى المقرر للحليب الكامل، حتى في الحالات التي يتم فيها تحديد حد أقصى منفصل لدهن الحليب.

كما تم استعراض جهود JMPR لتعزيز الشفافية في تطبيق منهج عتبة الاهتمام السمي (TTC) من خلال نشر للجداول الموجزة لقيم المدخلات المستخدمة في في التقييم، إلى جانب تحديث منهجية حساب العبء الغذائي للحيوانات عند تقييم متبقيات المبيدات في المنتجات ذات الأصل الحيواني، بما في ذلك استخدام بيانات السلع الزراعية الخام عند عدم توفر بيانات الأعلاف المصنعة.

وتضمن العرض أيضًا التحديثات المتعلقة بمراجعة دليل الاختبار لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية رقم 506 (OECD TG 506) بشأن ثبات متبقيات المبيدات أثناء التخزين، حيث تمت الإشارة إلى مواءمة الدليل المعدل مع التصنيف الجديد للدستور الغذائي للسلع الغذائية، وإدخال مجموعات جديدة للمصفوفات وتوضيح مبادئ الاستقراء، على أن يبدأ تطبيق الإرشادات المعدلة في تقييمات JMPRاعتبارًا من عام 2026.

وفيما يتعلق بإجراء التقييمات التحريّة عقب خفض القيم الإرشادية الصحية(HBGVs) ، تمت الإشارة إلى اتباع JMPR لنهج تحري مستهدف لإعادة فحص بعض المواد المتأثرة بخفضالقيم الإرشادية الصحية. وقد أظهرت بعض عمليات التحري احتمال تجاوز التعرض الحاد للقيم المرجعية بالنسبة لبعض السلع، في حين ظلت بعض الحالات غير محسومة و لا تزال تنطوي على قدر من عدم اليقين وتتطلب مزيدًا من التقييم.

كما تم استعراض المسودة الأولى لإجراءات التشغيل القياسية (SOPs) الخاصة بJMPR، والتي تهدف إلى تعزيز الحوكمة والشفافية والتنسيق بين الخبراء والأمانات المعنية، ، مع مواصلة تطويرها في ضوء الملاحظات الواردة..

وفي ختام العرض، تم التأكيد على أهمية تعزيز آليات المتابعة بين لجنة CCPR وJMPR، من خلال توثيق نتائج المناقشات والقضايا الرئيسية بصورة واضحة، ووضع آليات منظمة لمتابعة المسائل المعقدة أو المتكررة بين الدورات، بما يسهم في تسهيل المتابعة وضمان استمرارية العمل وفعالية الاستجابة للقضايا التي تطرحها اللجنة..

❖ **<u>عرض تقديمي للبند (5.ب) من قبل ممثل دولة سلطنة عمان</u>**

تم خلال هذا البند تقديم عرض حول الردود على الشواغل المحددة التي أثارتها لجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات (CCPR) وتناول العرض الشاغل المتعلق بمبيد الأسيتاميبريد(Acetamiprid) ، والذي أُثير خلال الدورة السادسة والخمسين للجنة (CCPR56)في إطار شاغل يتعلق بالصحة العامة قدمه الاتحاد الأوروبي. وقد تمت إحالته إلى الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بمتبقيات المبيدات (JMPR) للنظر فيه.

وأشار العرض إلى أن JMPR لم يتمكن خلال اجتماعها لعام 2025 من إجراء تقييم كامل للشاغل نظرًا لتقديمه قبل وقت قصير من انعقاد الاجتماع، إلا أنه أوصى بإعطاء الأولوية لإجراء إعادة تقييم دورية شاملة لمادة الأسيتاميبريد. وعليه، فإن رد JMPR لعام 2025

لا يمثل استنتاجًا نهائيًا بشأن سلامة الحدود القصوى الحالية لمتبقيات المبيدات(CXLs) ، وإنما يؤكد الحاجة إلى إجراء مراجعة علمية شاملة ومتكاملة.

كما تم استعراض الأسس العلمية الرئيسية للشاغل المقدم، والتي تضمنت اقتراح خفض القيم الإرشادية الصحية، بما في ذلك المدخول اليومي المقبول (ADI) والجرعة المرجعية الحادة(ARfD) ، إلى 0.005 ملغم/كغم من وزن الجسم يوميًا، إلى جانب شواغل متعلقة بالسمية العصبية النمائية، و بعض أوجه عدم اليقين المتعلقة بنقاط النهاية الخاصة بالتعلم والذاكرة.

وتناول العرض أيضًا المستقلبIM-2-1 ، واقتراح تعديل تعريف المتبقيات المستخدمة لأغراض تقييم المخاطر الغذائية لبعض المحاصيل الورقية ومحاصيل الفاكهة، بالإضافة إلى الإشارة إلى احتمالية تجاوز الجرعة المرجعية الحادة لبعض السلع الغذائية وفقًا للافتراضات الجديدة المستخدمة في التقييم.

كما تم استعراض المناقشات التي جرت خلال الدورة السادسة والخمسين للجنةCCPR ، والتي أظهرت تباينًا في وجهات نظر الأعضاء والمراقبين. فقد أيدت بعض الدول ادعمها لاعتماد بعض الحدود القصوى المقترحة لمتبقيات المبيدات، في حين أبدت جهات أخرى شواغل تتعلق بالصحة العامة والبيئة. كما تم التأكيد على أهمية إجراء إعادة تقييم دورية مستقلة ومحدثة من قبل JMPR قبل النظر في أي تعديلات على الحدود القصوى الحالية.

وأوضح العرض أن المسألة الأساسية المطروحة أمام الدورة السابعة والخمسين للجنة CCPR تتمثل في تحديد التوقيت المناسب لإجراء إعادة التقييم الدورية للأسيتاميبريد بصورة عاجلة، مع ضمان توفر ملف علمي كامل وإتاحة الوقت الكافي لإجراء تقييم شامل. ويتطلب ذلك مراعاة أولوية حماية الصحة العامة، ومدى جاهزية البيانات الخاصة بالسمية والمتبقيات، وقدرة الاستيعابية لـ JMPR وبرنامج عمله لإجراء التقييم.

وفي هذا السياق، تم التأكيد على أهمية التحقق من الجدول الزمني لتقديم الملفات الكاملة للبيانات المتعلقة بالسمية والمتبقيات، بما يدعم تحديد الموعد المناسب لإجراء إعادة التقييم، على أن يتم تناول ذلك أيضًا فضمن البند المتعلق بجداول وأولويات تقييم وإعادة تقييم المبيدات من قبل.JMPR

وفي ختام العرض، تم الاتفاق على دعم إعطاء أولوية عالية لإعادة التقييم الدوري لمادة الأسيتاميبريد، وفقًا لتوصية JMPR لعام 2025، وتشجيع الدول الأعضاء على تقديم البيانات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك بيانات الرصد والمتبقيات والاستخدام، عند توفرها. كما تم التأكيد على أهمية مواصلة اعتماد نهج قائم على الأسس العلمية، وعدم إجراء تعديلات على الحدود القصوى الحالية لمتبقيات المبيدات قبل استكمال التقييم العلمي الشامل من قبل JMPR.

❖ **عرض تقديمي للبند (6) من قبل ممثل دولة الامارات العربية المتحدة**

تم خلال هذا البند استعراض الحدود القصوى المقترحة لمتبقيات المبيدات في الأغذية والأعلاف الناتجة عن تقييمات الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بمخلفات المبيدات (JMPR) لعام 2025، وذلك في الخطوة الرابعة من إجراءات الدستور الغذائي.

وتناول العرض الخلفية العلمية والإجرائية لعملJMPR ، باعتباره باعتباره اجتماعًا علميًا مشتركًا للخبراء تعقده منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتقديم المشورة العلمية بشأن متبقيات المبيدات. ويضطلع JMPR بإجراء تقييمات المخاطر واقتراح الحدود القصوى لمتبقيات المبيدات(MRLs) ، والتي تستند إليها لجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات(CCPR) ، ومن ثم هيئة الدستور الغذائي، في اتخاذ قرارات إدارة المخاطر.

كما تم توضيح أن توصيات JMPR الخاصة بالحدود القصوى تستند أساسًا إلى بيانات الممارسات الزراعية الجيدة (GAP) والاستخدامات المسجلة للمبيدات، في حين يمكن،في بعض الحالات، مثل الحدود القصوى الخارجية لمتبقيات المبيدات (EMRLs) وبعض التوابل، الاستناد ا إلى بيانات الرصد. كما تم استعراض عدد من التحديات التي تواجه عملJMPR ، بما في ذلك تراكم ملفات التقييم ، وزيادة عدد المسائل العلمية المحالة من لجنة CCPR ال ، والحاجة إلى تعزيز كفاءة إجراءات التقييم والتنسيق بين الخبراء.

وتناول العرض منهجية تقييم المخاطر المستخدمة من قبلJMPR ، والتي تشمل تحديد القيم الإرشادية الصحية، مثل المدخول اليومي المقبول (ADI) والجرعة المرجعية الحادة(ARfD) ، وإجراء تقييمات التعرض الغذائي على المدى الطويل والقصير، بالاعتماد على قيم متوسط متبقيات التجارب الخاضعة للإشراف (STMR) وأعلى مستويات المتبقيات.(HR)

كما تم استعراض نتائج تقييمات JMPR لعام 2025، والتي شملت تقييم عدد من المركبات الجديدة، والمراجعات الدورية لبعض المبيدات، بالإضافة إلى تقييم استخدامات جديدة او إضافية لمبيدات سبق تقييمها.

وفيما يتعلق بالمركبات الجديدة، شملت التقييمات سبعة مبيدات، وهي(Acequinocyl :، Dimpropyridaz، Ipflufenoquin، Metarylpicoxamid، Proquinazid، Spidoxamatو .Tiafenacil) وأُشير إلى وجود بعض أوجه القصور في البيانات المقدمة لبعض المركبات، مما حال دون استكمال تقييم بعض الحدود القصوى المقترحة.

و تمثلت أبرز أسباب عدم استكمال بعض التقييمات في نقص بيانات ثبات المتبقيات أو مستقلباتها أثناء التخزين، وعدم القدرة على تحديد قيم متوسط متبقيات التجارب الخاضعة للإشراف (STMR) أو أعلى مستويات المتبقيات(HR) ، بالإضافة إلى عدم اكتمال تعريف المتبقيات لأغراض تقييم المدخول الغذائي في السلع النباتية أو ذات أصل حيواني . وقد أثرت هذه الفجوات في القدرة على إجراء تقييمات التعرض والمخاطر الغذائية.

كما تناول العرض نتائج المراجعة الدورية لعدد من المبيدات، من بينها: 2 Phenylphenol-وأملاحه الصوديومية، Guazatine، Malathionو Permethrinأظهرت التقييمات وجود بعض التحديات المتعلقة بتعريف المتبقيات لأغراض تقييم المدخول الغذائي، و ثبات المتبقيات أثناء التخزين،، واكتمال البيانات المتاحة . وقد ترتب على ذلك سحب أو عدم التوصية ببعض الحدود القصوى لمتبقيات المبيدات لعدد من السلع.

وفيما يتعلق بالمبيدات التي تم تقييم استخدامات إضافية لها، تم استعراض عدد من المبيدات، من بينها (Azoxystrobin :، Bifenthrin، Boscalid، Broflanilide، Clothianidin، Cyantraniliprole، Cyprodinil، Difenoconazole، Dinotefuran، Etoxazole، Fludioxonil، Indoxacarb، Metaflumizone، Metconazole، Mepiquat-chloride، Pyraclostrobin، Pyriofenone، Spinetoram، Thiamethoxamو Trifloxystrobin) بالإضافة إلى مبيدات أخرى تم تقييمها في إطار الاستخدامات الإضافية.

كما تم تناول بعض التباينات والمسائل الفنية المرتبطة بتطبيق التصنيف المنقح للدستور الغذائي للسلع الغذائية والأعلاف-4 CXA) (1989، وتأثير ذلك على الحدود القصوى المقترحة لمتبقيات المبيدات، بما في ذلك السلع ذات الأصل الحيواني. وتم في هذا السياق استعراض مثال مبيد Boscalid فيما يتعلق بتطبيق التصنيف الجديد لمجموعة البيض.

وتطرق العرض كذلك إلى الاعتبارات المتعلقة بحساب العبء الغذائي للحيوانات بالنسبة للمبيدات القابلة للذوبان في الدهون، بما في ذلك الحدود القصوى للسلع النباتية المستخدمة كأعلاف ، وإعادة حساب العبء الغذائي للماشية والدواجن باستخدام الأنظمة الغذائية المعتمدة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.(OECD)

كما تم استعراض التعليقات والملاحظات المقدمة من الأعضاء والمراقبين على توصياتJMPR ، بالإضافة إلى نماذج الشواغل المقدمة، بما في ذلك الشاغل المقدم من جمهورية كوريا، وما يرتبط به من مسائل فنية تتطلب مزيدًا من التوضيح والنظر.

وفي ختام العرض، تم التأكيد على أهمية أن تراعي الدول الأعضاء، عند إبداء ملاحظاتها على توصياتJMPR ، حالة تسجيل المبيد، والتشريعات الوطنية المعمول بها ، ومدى إعتماد الحدود القصوى للدستور الغذائي مقارنة بالحدود الوطنية، ونتائج تقييم التعرض والمخاطر الغذائية، ومدى توافر البيانات المتعلقة بالسمية وبيانات المتبقيات، بالإضافة إلى استخدام نماذج الشواغل المخصصة عند وجود مسائل علمية تستدعي مزيدًا من الدراسة.

كما تم التأكيد على أهمية تقديم حزم بيانات كاملة ومتحقق من صحتها ومتوافقة مع متطلبات JMPR، خاصة فيما يتعلق بثبات المتبقيات، وتعريف المتبقيات، وبيانات تقييم التعرض الغذائي، بما يسهم في إنجاز التقييمات واقتراح الحدود القصوى في الوقت المناسب. وأُشير كذلك إلى إمكانية النظر في وضع آليات للتحقق من اكتمال البيانات قبل إحالة الملفات إلى JMPR، والاستفادة، حيثما كان ذلك مناسبًا ، من الأدوات والتقنيات الحديثة لدعم هذه العملية ، مثل الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي، بما يعزز كفاءة التقييم ويسهم في الحد من تراكم الملفات

❖ **عرض تقديمي للبند (7) من قبل ممثل دولة ليبيا**

تم خلال هذا البند استعراض عدد من المسائل الفنية التي تهدف إلى تعزيز اتساق قاعدة بيانات الحدود القصوى لمتبقيات المبيدات في الدستور الغذائي (CXLs) مع التعديلات التي أُدخلت على تصنيف الأغذية والأعلاف، والتحديثات الناتجة عن أعمال الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بمتبقيات المبيدات.(JMPR)

وتناول العرض أربع مسائل فنية رئيسية، شملت الحدود القصوى للسلع المصنفة تحت مسمى «اللحوم» في التصنيف السابق و«العضلات» في التصنيف المعدل، واللاحقة «F» المستخدمة لبعض الحدود القصوى للحليب، وتوافر البيانات المتعلقة بالبامية والمارتينيا والروزيل، بالإضافة إلى عدد من التعديلات والتصحيحات الفنية على تصنيف الأغذية والأعلاف.

أولًا: الحدود القصوى للسلع المصنفة تحت مسمى العضلات

تمت الإشارة إلى أن قاعدة بيانات الدستور الغذائي تستخدم حاليًا مصطلح «العضلات» بدلًا من مصطلح «اللحوم» المستخدم في التصنيف السابق. وقد تم توضيح أن الحدود القصوى القديمة لمتبقيات المبيدات استنادا إلى المصطلح السابق، ، في حين يستخدم JMPRحاليًا المسميات الجديدة للسلع ذات الأصل الحيواني وفقًا للتصنيف المعدل.

ونظرًا إلى أن التغيير في المصطلحات قد يؤثر على تفسير الجزء من السلعة الذي ينطبق عليه الحد الأقصى ، تم اقتراح إضافة ملاحظة تفسيرية إلى الحدود القصوى القديمة ذات الصلة بالعضلات، إلى حين إعادة تقييمها من قبل JMPR وفقًا للتصنيف الجديد. وفي هذا السياق، تمت التوصية بدعم إضافة الملاحظة الفنية المقترحة من JMPR إلى الحدود القصوى الواردة في الملحق الأول، وإحالة التعديل الفني إلى هيئة الدستور الغذائي لاعتماده.

ثانيًا: اللاحقة «F» المستخدمة في الحدود القصوى للحليب

تم استعراض الاستخدام المعتمد سابقًا للاحقة «F» في بعض الحدود القصوى لمتبقيات المبيدات في الحليب، ولا سيما بالنسبة للمبيدات القابلة للذوبان في الدهون. وقد أشير إلى أن هذه اللاحقة في عدد من الحدود المعتمدة للحليب خلال الفترة من 1999 إلى 2008، في حين توقف استخدامها منذ عام 2009.

ونظرًا إلى وجود عدد من الحدود القصوى الحالية التي لا زالت مرتبطة بهذه اللاحقة، فقد تم استعراض عدة خيارات، تشمل إزالة اللاحقة إذا لم تعد ذات أهمية فنية، أو الإبقاء عليها إذا كانت لا تزال ذات صلة، مع ضمان تطبيقها بصورة متسقة ، أو إحالة المسألة إلى JMPR للحصول على مزيد من التوضيح العلمي والفني قبل اتخاذ قرار نهائي.

وفي هذا السياق، تم التأكيد على أهمية الاستناد إلى رأي JMPRفي حال عدم التوصل إلى توافق فني واضح، نظرًا لأهمية اللاحقة في تفسير الحدود القصوى وطرق تحليل متبقيات المبيدات في الحليب ومنتجاته.

ثالثًا: البامية والمارتينيا والروزيل

تمت الإشارة إلى أن الدورة الرابعة والخمسين للجنة CCPR كانت قد وافقت بصورة مؤقتة على تطبيق الحدود القصوى الخاصة بمجموعة الفلفل على البامية والمارتينيا والروزيل، وذلك مع وجود التزام بتوفير البيانات اللازمة لإجراء تقييم من قبل.JMPR

وفي هذا الإطار، تم التأكيد على أهمية الحصول على معلومات محدثة بشأن مدى توافر بيانات متبقيات المبيدات الخاصة بهذه السلع، وإمكانية وضع جدول زمني فعلي لإحالة البيانات إلى JMPR وإجراء التقييم العلمي اللازم، تمهيدًا لإعادة النظر في التطبيق المؤقت للحدود الحالية. كما تم تشجيع الدول الأعضاء التي تتوفر لديها بيانات من تجارب المتبقيات أو برامج الرصد، ولا سيما المتعلقة بالبامية، على تقديم المعلومات ذات الصلة.

رابعًا: التعديلات الفنية على تصنيف الأغذية والأعلاف

تم استعراض عدد من التعديلات والتصحيحات الفنية التي حددتها أمانة الدستور الغذائي أثناء إستكمال التصنيف المعدل للأغذية والأعلاف، والتي شملت تصحيح بعض الرموز المكررة، وتحديث المصطلحات والمراجع المتعلقة بالأعلاف، ومعالجة بعض الإحالات المرجعية القديمة.

كما تضمنت التعديلات المقترحة إضافة بعض السلع، مثل «تفلة الطماطم المجففة»، وتخصيص الرموز الصحيحة لبعض السلع، وتحديث المراجع الخاصة بالأعلاف، بالإضافة إلى معالجة الإشارات القديمة المتعلقة بمعايير الحليب ومنتجات الألبان. وتم التأكيد على أهمية التحقق من مدى ملاءمة حذف أو تحديث المراجع القديمة الخاصة بمعايير الحليب قبل اعتماد التعديلات النهائية.

وفي ختام العرض، تم التأكيد على أهمية دعم التعديلات الفنية التي تعزز وضوح واتساق قاعدة بيانات الحدود القصوى لمتبقيات المبيدات في الدستور الغذائي، مع الحفاظ على أن تستند القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر إلى الأسس العلمية والمشورة المقدمة من JMPR. كما شملت التوصيات دعم إضافة الملاحظة التفسيرية للحدود القديمة الخاصة بسلع العضلات، وإحالة مسألة اللاحقة «F» إلى JMPR عند الحاجة إلى مزيد من التوضيح الفني، وتشجيع تقديم البيانات المتعلقة بالبامية والمارتينيا والروزيل، ودعم التصحيحات الفنية المقترحة على تصنيف الأغذية والأعلاف.

❖ **عرض تقديمي للبند (8) من قبل ممثل دولة قطر**

تم خلال هذا البند استعراض موضوع مواءمة الحدود القصوى المعتمدة لمتبقيات المبيدات (CXLs) في قاعدة بيانات متبقيات المبيدات التابعة للدستور الغذائي، وذلك في ضوء مراجعة تصنيف الأغذية والأعلاف .(CXA 4-1989)

وتمت الإشارة إلى أن تصنيف الأغذية والأعلاف يمثل الأساس المعتمد في وضع وتفسير وتطبيق الحدود القصوى لمتبقيات المبيدات وتطبيقها. وقد أجرت لجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات (CCPR) مراجعات واسعة على مجموعات السلع ومجموعاتها الفرعية بهدف تحسين هيكل التصنيف، وتعزيز أسس استقراء بيانات المتبقيات، وتحسين تمثيل المحاصيل الثانوية.

ونظرًا إلى أن عددًا من الحدود القصوى المعتمدة حاليًا تم وضعها وفقًا للتصنيفات والرموز والهياكل السابقة للمجموعات والمجموعات الفرعية، فقد برزت الحاجة إلى مواءمة هذه الحدود مع التصنيف المعدل، بما يضمن الاتساق بين معايير الدستور الغذائي، وتقييمات الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بمخلفات المبيدات(JMPR) ، والإطار الحالي للتصنيف وقاعدة بيانات متبقيات المبيدات.

وأوضح العرض أن الهدف الرئيسي من عملية المواءمة يتمثل في تعزيز الاتساق والشفافية، وتسهيل تطبيق معايير الدستور الغذائي من قبل الدول الأعضاء، ودعم التجارة الدولية، مع الحفاظ على الأساس العلمي للحدود القصوى المعتمدة.

كما تم التأكيد على أنه في معظم الحالات، يمكن أن تظل الأسس العلمية للحدود القصوى الحالية دون تغيير، متى ظلت بيانات التجارب الحقلية الأصلية والممارسات الزراعية الجيدة (GAPs) والاستنتاجات العلمية لJMPR قابلة للتطبيق. وعليه،فإن نسبة كبيرة من عملية المواءمة ستكون تحديثات ذات طابع إداري وفني ، مثل تحديث أسماء السلع أو الرموز أو تبعية السلع للمجموعات والمجموعات الفرعية، دون المساس بالأساس العلمي للحدود القصوى.

ومع ذلك، تم التأكيد على ضرورة إجراء مراجعة علمية عند الحاجة ، خاصة في الحالات التي يترتب فيها على التعديلات تغيير السلع التمثيلية، أو إجراء تعديلات جوهرية على تكوين المجموعات الفرعية، أو إضافة سلع جديدة إلى مجموعات قائمة، أو أو التأثير في تفسير تعريف المتبقيات.أو تقييم التعرض الغذائي.

كما تم التشديد على أهمية عدم توسيع نطاق تطبيق الحدود القصوى القائمة تلقائيًا ليشمل سلعًا لم تكن جزءًا من التقييم الأصلي دون وجود أساس علمي كافٍ، لا سيما عندما قد تختلف طبيعة المتبقيات أو تتأثر مبادئ استقراء البيانات وتقييم التعرض أو حماية المستهلك.

وأشار العرض إلى أن عدم مواءمة قاعدة البيانات مع التصنيف المعدل قد يؤدي إلى اختلاف في تفسير معايير الدستور الغذائي، أو ازدواجية في السجلات، أو عدم وضوح في التطبيق التنظيمي، مما قد يؤثر على الشفافية والتنفيذ والتجارة الدولية. ولذلك، تم التأكيد على أهمية ضمان إمكانية التتبع بين التصنيفات السابقة والمعدلة، والحدود القصوى المعتمدة، والتقييمات العلمية الداعمة التي أجراها..JMPR وفي هذا السياق، تم اقتراح اتباع نهج قائم على تقييم المخاطر في عملية المواءمة، بما يسمح بالتمييز بين الحالات التي تتطلب تحديثات إدارية فقط وتلك التي تستدعي مراجعة علمية. ومن شأن هذا النهج أن يسهم في رفع كفاءة عملية المواءمة مع تركيز المراجعة العلمية على الحالات التي قد يكون لها تأثير على استقراء بيانات المتبقيات أو تقييم التعرض الغذائي أو حماية المستهلك.

وفي ختام العرض، تم تقديم عدد من التوصيات، شملت دعم عملية المواءمة ا للحدود القصوى المعتمدة مع التصنيف المعدل للأغذية والأعلاف التمييز بين التحديثات الإدارية والحالات التي تتطلب مراجعة علمية ، والحفاظ على إمكانية التتبع الكاملة بين التصنيفات السابقة والمعدلة والحدود القصوى المعتمدة وتقييمات JMPR الداعمة لها.

كما تم التأكيد على أهمية إعداد إطار شامل لربط ومطابقة السلع بين التصنيفات والرموز والمجموعات السابقة والمعدلة، وقصر طلبات إعادة التقييم من قبل JMPR على الحالات التي قد تؤثر فيها تعديلات التصنيف على استقراء بيانات المتبقيات أو تقييم التعرض الغذائي أو حماية المستهلك. بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على أهمية ضمان الشفافية في قاعدة بيانات متبقيات المبيدات من خلال توثيق قرارات المواءمة والمبررات العلمية ذات الصلة، وتوفير إرشادات للدول الأعضاء لضمان التفسير والتطبيق المتسق للحدود القصوى المعدلة ضمن الأنظمة الوطنية.

❖ **<u>عرض تقديمي للبند (9) من قبل ممثل جمهورية مصر العربية</u>**

تم خلال هذا البند استعراض متابعة خمسة مبيدات سبق أن حددتها لجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات خلال دورتها السادسة والخمسون (CCPR56)باعتبارها تتطلب مزيدًا من المتابعة، وهي: كاربريل(Carbaryl) ، وبروميد الميثيل(Methyl bromide) ، وديسلفوتون(Disulfoton) ، وفلومثرين(Flumethrin) ، وإيثوكسيكوين.(Ethoxyquin)

وأشار العرض إلى أن كاربريل وبروميد الميثيل وديسلفوتون وفلومثرين لم تكن مدعومة بالبيانات اللازمة ضمن برنامج المراجعة الدورية لعام 2026، بينما أُدرج الإيثوكسيكوين نتيجة عدم تمكن الاجتماع المشترك بين نقص في بيانات السمية المتاحة.

كما أُشير إلى الحاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن كيفية إدارة المركبات غير المدعومة بالبيانات، خاصة في الحالات التي لا يوجد فيها شاغل يتعلق بالصحة العامة. ولهذا الغرض، تمت إعادة تشكيل فريق عمل إلكتروني (EWG) لدراسة وضع المركبات الخمسة واقتراح تعديلات على الإجراءات المعمول بها.

وتناول العرض وضع كل مركب على حدة، وتحديد ما إذا كان ينبغي الإبقاء على الحدود القصوى الحالية لمتبقياته (CXLs) أو مراجعتها أو سحبها، إلى جانب مراجعة الإجراءات الواردة في الملحق الأول المتعلقة بمتطلبات البيانات والجداول الزمنية والتواصل والتنسيق مع JMPR.

وفيما يتعلق ببروميد الميثيل، أُشير إلى أنه كان قد اقترح سحب حدوده القصوى، إلا أن جهة داعمة أكدت التزامها بتقديم البيانات اللازمة لمراجعته من قبل JMPR في عام 2027، مع الأخذ في الاعتبار أهمية استخداماته المتعلقة بالحجر الصحي وما قبل الشحن .(QPS)أما ديسلفوتون وفلومثرين، فقد تم دعم سحب الحدود القصوى لهما في حال استمرار عدم توافر الدعم او البيانات الازمة.

وفيما يتعلق بـ كاربريل، تم دعم الإبقاء على الحدود القصوى الحالية إلى حين استكمال المراجعة الدورية، في ضوء تأكيد وجود دعم لتوفير البيانات اللازمة. كما تم دعم الإبقاء على حدود الإيثوكسيكوين وفقًا لقاعدة السنوات الأربع، إلى حين تقديم البيانات الإضافية اللازمة واستكمال مراجعته من قبل.JMPR

كما تم استعراض تعليقات الدول الأعضاء والمراقبين، والتي أظهرت دعمًا عامًا لاتباع عملية واضحة وشفافة، مع اختلاف في وجهات النظر بشأن بعض المركبات، وخاصة بروميد الميثيل.

وفي ختام العرض، تم التأكيد على أهمية اتباع نهج شفاف وقائم على الأسس العلمية ودراسة كل حالة على حدة، مع التمييز بوضوح بين عدم توفر الدعم أو البيانات اللازمة وبين وجود شاغل يتعلق بالصحة العامة. كما تم التأكيد على دعم تطوير الإجراءات الواردة في الملحق الأول، بما يضمن وضوح المسؤوليات والجداول الزمنية ومتطلبات البيانات وآليات التواصل والتنسيق مع JMPR.

❖ **عرض تقديمي للبند (10) من قبل ممثل جمهورية العراق**

تم خلال هذا البند استعراض جداول وأولويات تقييم وإعادة تقييم المبيدات من قبل الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بمخلفات المبيدات(JMPR) ، بما في ذلك برنامج التقييم المقترح لعام 2027 والأولويات للأعوام 2028 وما بعدها.

واستعرض العرض تطور إجراءات تحديد الأولويات، حيث اشترطت لجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات (CCPR) أن تكون ترشيحات الاستخدامات الجديدة مدعومة بأدلة تثبت وجود إستخدام مسجل أو ممارسات زراعية جيدة (GAPs) أو تقديم الطلب إلى السلطة الوطنية المختصة. كما أعيد تشكيل فريق العمل الإلكتروني المعني بالأولويات لمتابعة جداول التقييم لعام 2027 وما بعده، بهدف رفع كفاءة أعمال JMPR والاستفادة المثلى من قدراته.

وأكد العرض أن جاهزية البيانات تمثل التحدي الرئيسي في إعداد جداول التقييم، حيث إن إدراج مبيد ضمن قائمة الأولويات لا يعني بالضرورة أن. ملفه كامل وجاهز للتقييم. ولذلك، ينبغي إعطاء الأولوية للترشيحات المدعومة بملفات متكاملة من بيانات سمية ومتبقيات ، والحد من حالات التأجيل المتكرر الناتج عن عدم وضوح التزام الجهات الداعمة أو عدم اكتمال البيانات.

كما تم استعراض الفرق بين الجدولين 2 Aو2B، حيث يشمل الجدول 2 Aالمركبات التي تم تحديدها كمرشحين للمراجعة الدورية في سنوات مستقبلية، بينما يضم الجدول 2 Bالمركبات التي تنطبق عليها قاعدة الخمس عشرة سنة ولم يتم بعد إدراجها ضمن برنامج المراجعة الدورية .

وفيما يتعلق ببرنامج عام 2027، أشير إلى أنه لا يتضمن مركبات جديدة، بينما يشمل 16 ترشيحًا للاستخدامات الجديدة أو التقييمات الأخرى. كما تم استعراض المركبات المدرجة للمراجعة الدورية، مع التأكيد على تفاوت مستوى جاهزية البيانات بين هذه المركبات المدرجة، وأهمية التحقق من اكتمال الملفات قبل تثبيت مواعيد تقييمها.

وتم التأكيد بشكل خاص على أهمية إعطاء الأولوية لإعادة التقييم الدوري لمبيدAcetamiprid ، في ضوء الشاغل المتعلق بالصحة العامة الذي أثير خلال الدورة السابقة للجنة، مع ربط تحديد موعد التقييم بتوافر ملف كامل من البيانات السمية وبيانات المتبقيات يتيح لـ JMPRإجراء تقييم علمي شامل.

كما تم استعراض تزايد عبء العمل المتوقع للأعوام 2028 وما بعدها، والحاجة إلى تعزيز آليات تحديد الأولويات والحد من تراكم طلبات التقييم والمراجعة الدورية. وفي هذا السياق، تم التأكيد على أهمية مراعاة عوامل متعددة، تشمل الأهمية المتعلقة بالصحة العامة، والاستخدام الدولي، والأهمية التجارية، والتزام الجهات الداعمة، بالإضافة إلى جاهزية الملف.

وفيما يتعلق بالأولويات الإقليمية، تم التأكيد على أن ترشيحات المبيدات المتعلقة بالتمور والتوابل والمحاصيل الثانوية وغيرها من المحاصيل ذات الأهمية للمنطقة ينبغي أن تكون مدعومة بالتسجيلات الوطنية والممارسات الزراعية الجيدة وبيانات المتبقيات، حيث إن الأهمية الإقليمية وحدها لا تكفي لإدراج المركب ضمن برنامج تقييم.JMPR

وفي ختام العرض، تم التأكيد على دعم برنامج التقييم لعام 2027 وقوائم الأولويات المستقبلية، مع إعطاء الأولوية للملفات الجاهزة فنيًا والمدعومة ببيانات كاملة، وتشجيع تجميع الاستخدامات المتعددة المدعومة بالبيانات لضمان الاستخدام الأمثل لموارد JMPR، إلى جانب تعزيز التنسيق الإقليمي وتبادل المعلومات لدعم الترشيحات المتعلقة بالمحاصيل ذات الأولوية للمنطقة.

❖ **<u>عرض تقديمي للبند (11) من قبل ممثل جمهورية مصر العربية</u>**

تم خلال هذا البند استعراض أعمال فريق العمل الإلكتروني المشترك بين لجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات المبيدات (CCPR) ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمتبقيات العقاقير البيطرية في الأغذية(CCRVDF) ، والذي أُنشئ لمعالجة القضايا المشتركة المتعلقة بالمركبات ذات الاستخدام المزدوج، وتعزيز التعاون بين اللجنتين بما يدعم مواءمة الحدود القصوى للمتبقيات (MRLs) في الأغذية ذات الأصل الحيواني، حيثما كان ذلك مبررًا علميًا.

واستعرض العرض الخلفية المتعلقة بإنشاء الفريق، حيث برزت الحاجة إلى تعزيز التعاون بين اللجنتين منذ عام 2021، وأوصت اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي (CCEXEC81) بإنشاء فريق عمل مشترك، قبل أن يتم اعتماده رسميًا من قبل هيئة الدستور الغذائي (CAC44) برئاسة الولايات المتحدة وبدعم من JMPR و JECFAوأمانة الدستور الغذائي.

وأشار العرض إلى التقدم الذي أحرزه فريق العمل المشترك في تحديد مجالات **الاختلاف وإمكانيات المواءمة**،، حيث تم رصد عدد من معايير الدستور الغذائي والسلع ذات الأصل الحيواني التي توجد فيها اختلافات في القيم الإرشادية الصحية أو الحدود القصوى للمتبقيات نتيجة اختلاف مسارات ومنهجيات التقييم. كما تم التأكيد على أن محدودية المشاركة الفعالة وصعوبة التوصل إلى توافق بين اللجنتين لا تزالان من أبرز التحديات التي تواجه عمل الفريق.

كما تم استعراض المناقشات السابقة التي أكدت أن أي عملية مواءمة ينبغي أن تستند إلى أسس علمية واضحة، مع الحفاظ على الفصل الواضح بين مهام تقييم المخاطر وإدارة المخاطر. وتم التأكيد على أن مواءمة القيم الإرشادية الصحية، بما في ذلك المدخول

اليومي المقبول (ADI) والجرعة المرجعية الحادة (ARfD) ، ينبغي أن تستند إلإى التقييم العلمي المستقل من قبل JMPR وJECFA، وليس بمجرد اختيار القيمة الأعلى.

وفي إطار التطورات الأخيرة، عقد فريق العمل المشترك اجتماعًا افتراضيًا خلال شهر أبريل 2026 لمناقشة الاختلافات في الحدود القصوى للمتبقيات والمسميات الخاصة بالسلع الغذائية ومجالات التعاون والتنسيق المستقبلية. كما تم تعديل اختصاصات الفريق والموافقة على عقد جلسة افتراضية مشتركة بين CCPR و CCRVDFلتعزيز التنسيق واتخاذ القرارات المشتركة.

وفي ختام العرض، تم التأكيد على أهمية استمرار دعم فريق العمل الإلكتروني المشترك، وتشجيع المشاركة الفعالة من الخبراء المعنيين بمتبقيات المبيدات والعقاقير البيطرية، مع دعم مواءمة الحدود القصوى للمتبقيات والمسميات الغذائية على أساس كل حالة على حدة وحيثما يكون ذلك مبررًا علميًا.

كما تم التأكيد على أهمية تعزيز التنسيق الإقليمي بين الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بالسلع ذات الأصل الحيواني والمركبات ذات الاستخدام المزدوج ذات الأهمية اللمنطقة، بما يسهم في تطوير مواقف إقليمية متسقة والمشاركة الفعالة في أعمال الفريق والجلسة المشتركة.

التوصيات

في ضوء المناقشات والعروض الفنية المقدمة خلال الاجتماع، تم التوصل إلى التوصيات التالية:

- **دعم القرارات والتوصيات القائمة على الأسس العلمية**، مع التأكيد على أهمية استكمال تقييمات JMPR قبل اتخاذ أي قرار بشأن اعتماد أو تعديل أو سحب الحدود القصوى لمتبقيات المبيدات.
- **تعزيز تو افر وجودة البيانات العلمية**، بما في ذلك البيانات السمية وبيانات المتبقيات والممارسات الزراعية الجيدة وبيانات التسجيل، وضمان اكتمال الملفات قبل إحالتها إلى.JMPR
- **إعطاء الأولوية للقضايا والملفات ذات الأهمية للصحة العامة**، مع مراعاة جاهزية البيانات والقدرة الاستيعابية لـ JMPR عند إعداد جداول التقييم والمراجعة الدورية.
- **دعم مواءمة وتحديث الحدود القصوى لمتبقيات المبيدات وتصنيف الأغذية والأعلاف**، بما يضمن الاتساق بين التصنيف المعدل وتقييمات JMPR وقاعدة بيانات متبقيات المبيدات في الدستور الغذائي.
- **اتباع نهج شفاف ودراسة كل حالة على حدة** عند التعامل مع المبيدات غير المدعومة بالبيانات، مع التمييز بوضوح بين نقص البيانات ووجود شواغل تتعلق بالصحة العامة.

- **تعزيز التنسيق والتعاون بين اللجان والهيئات العلمية المعنية**، ولا سيما بين CCPR و CCRVDFو JMPRوJECFA، بما يدعم مواءمة القرارات المتعلقة بالمركبات ذات الاستخدام المزدوج.
- **تعزيز التنسيق الإقليمي بين الدول العربية ودول إقليم الشرق الأدنى** وتبادل المعلومات والبيانات والخبرات، بما يسهم في تطوير مواقف منسقة ودعم المشاركة الفاعلة في أعمال لجنةCCPR

الكلمة الختامية

في ختام الاجتماع، توجهت الدكتورة انتصار الغريبية بخالص الشكر والتقدير إلى جميع المشاركين، وإلى فريق الخبراء مثمنةًالجهود التي بذلوها خلال الفترة الاخيرة لإعداد التحليلات والعروض التقديمية ومناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال ، كما أشادت بالجهود التنظيمية والفنية التي قدمها فريق GFoRSS، وبمتابعة فريق أمانة سلطنة عُمان لأعمال التنسيق الإقليمي.

كما أعربت عن تقديرها للدعم والمساهمات التي قدمها كل من المهندس أحمد الدويصر، والأستاذ الدكتور صامويل جودفروي، متمنيةً للجميع التوفيق والنجاح في مواصلة جهود التنسيق والعمل الإقليمي المشترك.

وفي كلمته الختامية، توجه المهندس أحمد الدويصر بخالص الشكر والتقدير إلى جميع المشاركين على حضورهم ومساهماتهم في إنجاح الاجتماع، مثمنًا جهود الخبراء وممثلي الدول وما قدموه من عروض وتحليلات ومداخلات قيمة، وما أبدوه من حرص على تبادل الخبرات الوطنية وإثراء النقاش المشترك.

كما توجه بالشكر إلى الدكتورة انتصار الغريبية على ترؤسها وإدارتها للاجتماع، وإلى جميع الخبراء على مساهماتهم العلمية والفنية المتميزة، مؤكدًا أهمية الاستمرار في هذه الآلية التنسيقية وتطويرها لتكون منصة مستدامة للتشاور وتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق المواقف، وألا تقتصر على التحضير لاجتماعات لجان الدستور الغذائي فقط.

وأكد كذلك أهمية مواصلة عقد الاجتماعات التنسيقية والتحضيرية وفق جدول زمني منتظم، بما يتيح الاستعداد المبكر للموضوعات ذات الأولوية، وتعزيز التنسيق بين دول المنطقة قبل انعقاد الاجتماعات الفنية، بما يسهم في تعزيز المشاركة الفاعلة للدول العربية ودول الإقليم في أعمال الدستور الغذائي.

صورة جماعية للمشاركين خلال الاجتماع الافتراضي

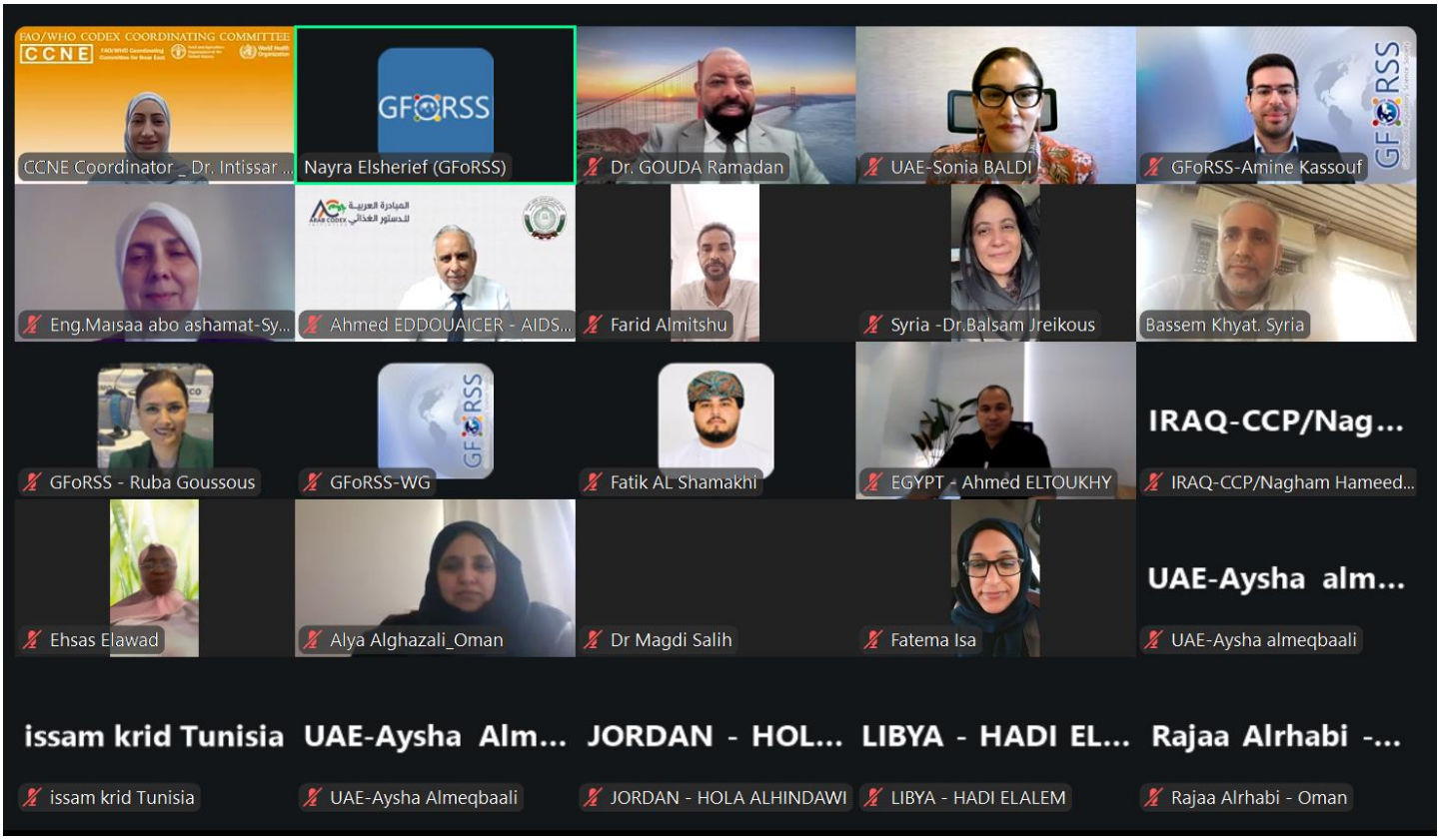

مرفق

قائمة المشاركين في الاجتماع الثاني والخمسين لنقاط اتصال الدول العربية في هيئة الدستور الغذائي

برئاسة المنسق الإقليمي لدول الشرق الأدنى

اسم المشارك	الجهة	الدولة
اريج قطيشات حلي الهنداوي سلامة القرالي احمد الشبلي	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية	المملكة الأردنية الهاشمية
سونيا الكافي بلدي جهاد البياري عائشة القبعي محمد طه	وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة هيئة ابو ظبي للزراعة والسلامة الغذائية	دولة الإمارات العربية المتحدة
فاطمة احمد	إدارة الفحص والمقاييس /وزارة الصناعة والتجارة	مملكة البحرين
عصام كريد	المركز الفني للصناعات الغذائية	الجمهورية التونسية
نجلاء الحربي	الهيئة العامة للغذاء والدواء	المملكة العربية السعودية
ميساء أبو شمات بلسم جريكوس باسم خياط	هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية وزارة الزراعة الهيئة العامة للبحوث الزراعية جامعة تشرين	الجمهورية العربية السورية
احساس سليم العوض	مركز البحوث و الاستشارات الصناعية	الجمهورية السودانية
نغم حميد راوية محمود	الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية	جمهورية العراق
انتصار الغريبية رجاء الرحبي هلال خميس فاتك الشماخي عليا الغزالي	مركز سلامة وجودة الغذاء وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه	سلطنة عمان
اديب القميري	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	دولة فلسطين
نسمة شنك جودة رمضان مجدي صالح	الهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس وزارة الصحة القطرية	دولة قطر

هادي العالم فريد الجيلاني	المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية	دولة ليبيا
مريم برسوم انسي احمد الطوخي	الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة شركة بيتي	جمهورية مصر العربية
اكرم الجبيري	الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة	الجمهورية اليمنية
أحمد الدويصر	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (AIDSMO)	
فريق الخبراء التابع للمبادرة العربية للدستور الغذائي /المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS)		